

الاستشراف القانوني كأداة تحليلية لإدارة المخاطر القانونية  
**Legal foresight as an analytical tool for legal risk management**

لطفي محمد الصالح قادري<sup>(1)</sup>

جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر

kadri.lotfi@univ-ouargla.dz (1)

تاريخ النشر:

2026/10/31

تاريخ القبول:

2026/09/14

تاريخ الارسال:

2026/04/25

**الملخص:**

لقد أصبح الاستشراف في العصر الحديث، أحد أهم الآليات الفكرية المنهجية والفاعلة، والتي تعتمد عليها الدول والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، لأجل فهم أكثر عمقا واتزاناً للتحوّلات المتسارعة التي تطبع العلاقات الاجتماعية والإنسانية، والتي تمتاز بدرجة عالية من التعقيد والتحول، وهو الأمر الذي فرض على صناع القرار ضرورة اللجوء إليه كخيار استراتيجي وحتي لمواجهة المشكلات المستجدة والتي تعصف بالمجتمع في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا لتفادي الوقوع في القصور التشريعي، وحتى يستطيع المشرع أن يواكب التحوّلات المتسارعة التي تمس ميادين التكنولوجيا والرقمنة والاقتصاد، فلا يقف المشرع عاجزا عن تقديم حلول قانونية ذات جودة عالية، وهو ما يحقق الأمن القانوني في العلاقات الإنسانية.

**الكلمات المفتاحية:**

الاستشراف- القانوني - التحليل - إدارة - المخاطر

**Abstract:**

In the modern era, foresight has become one of the most important systematic and effective intellectual tools adopted by states and both formal and informal institutions to gain a deeper and more balanced understanding of the rapid transformations shaping social and human relations transformations characterized by a high degree of complexity and flux. This has compelled decision-makers to adopt it as a strategic and inevitable choice to address emerging challenges that are shaking

المؤلف المرسل: لطفي محمد الصالح قادري

society in the economic, social, and political spheres, This is to avoid legislative shortcomings and to ensure that legislators can keep pace with the rapid transformations affecting the fields of technology, digitalization, and the economy, so that they are not left unable to provide high-quality legal solutions which is what achieves legal certainty in human relations.

### key words:

-Forecasting-legal-analysis-management-risk

مقدمة:

يبرز الاستشراف بوصفه عملية فكرية معقدة، تعتمد بشكل أساسي على النشاط العقلاني المنظم والمنطقي، والذي لا يقتصر على التنبؤ فقط، بل يتجاوز ذلك إلى بناء تصورات عقلانية حول المستقبل، من خلال بناء وتحليل المعطيات المتوفرة، ورصد الاتجاهات العامة وكذا اكتشاف الإرهاصات المبكرة والمؤشرات القادمة، والتي ما من شك ستؤدي إلى تغيرات بنوية في الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية.

وفهم الاستشراف بصفة عامة على أنه عملية فكرية منطقية ومنهجية تهدف إلى دراسة الممكن والمحتمل والمرجح من التطورات المستقبلية، من خلال أدوات تحليلية تتراوح بين النمذجة وبناء السيناريوهات والتصورات، وتحليل المخاطر ورصد الاتجاهات الكبرى، ولا تقتصر عملية الاستشراف على مجرد التخمين أو التوقع العفوي، بل تركز على أعمال المنهج العقلي التحليلي والاستقرائي ثم استخلاص الأفكار الأساسية التي تسمح بوضع خيارات متعددة بدل الاكتفاء بمسار واحد.

ولم يعد الاستشراف مقصوراً على العلوم التقنية أو الاقتصادية فحسب، بل تعداه إلى مجالات عدة في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ومن جعلها علم القانون والذي يعد من أكثر العلوم ارتباطاً بفكرة التنظيم والاستقرار وضبط السلوك والعلاقات، وهو ما يجعل الاستشراف في علم القانون من أهم الأدوات الفكرية التي لا يمكن التفريط فيها، نظير إسهاماتها في حماية الحقوق والحريات التي قد تتعرض للانتهاك بسبب عوامل التقدم التكنولوجي التي أصبحت متوغلة في حياتنا العامة بشكل مبالغ فيه.

إن أهمية هذه الدراسة تتمثل في تقديم مقارنة تحليلية للاستشراف بوجه عام، ثم التطرق إلى تفكيك مفهوم الاستشراف القانوني، وكذا بيان أهميته وأدواته وحدوده، مع التركيز على أن علم القانون الحديث والمعاصر لا يمكن أن يظل مجرد منظومة جامدة، بل ينبغي أن يتحول إلى آليات ديناميكية موضوعية وإجرائية تعمل على خلق قواعد متكيفة

مع التسارع الذي يشهده المجتمع، وتوازن بين ضمان الاستقرار القانوني من جهة والاستجابة العقلانية لمتطلبات المستقبل من جهة أخرى.

على المستوى القانوني، يعتبر الاستشراف ضرورة ملحة في عالمنا المعاصر، لأجل ضمان الأمن القانوني، فهو يساعد المشرع على مواكبة التحولات المتسارعة والمتلاحقة، خاصة في مجال الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي، فالقانون الذي لا يبني تصورات حول المستقبل المنظور، يصبح عاجزا عن إيجاد الحلول القانونية التي تنهي النزاعات عندما تقع، لأن حاجة المجتمع تنعقد على وجود مرجعية فكرية قانونية تجد الحلول الملائمة للنزاعات عندما تقع لتلافي المساس السلبي بالمراكز القانونية والحريات العامة.

كما تكمن أهمية الاستشراف القانوني أيضا، في تفادي الممارسات التشريعية القائمة على مواجهة الأزمات بمختلف تحدياتها، وفق منطق رد الفعل، بحيث يكفل الاستشراف القانوني مواجهة الفراغ والقصور التشريعي مسبقا، من خلال وضع إطار قانوني استباقي يضع الحلول العادلة والموزونة اللازمة للأزمات المفاجئة ولو تطلب ذلك استنساخ الحلول المستوحاة من التجارب الدولية، بما يضمن استقرار المراكز القانونية للأفراد وحماية حرياتهم.

وعليه تطفوا على هذه الدراسة إشكالية جوهرية مفادها، إذا كان القانون في العادة يمثل رد فعل السلطة العامة على المطالب والمقتضيات الاجتماعية، كيف يمكن أن يلعب الاستشراف في علم القانون دورا في صناعة القواعد القانونية وفق ما يستجيب لتحولات المجتمع البنيوية، خصوصا مع تغلغل التكنولوجيا في الحياة العامة للمجتمع وفرضها لتحولات وتأثيرات سلوكية غير متوقعة؟

هذه الإشكالية الرئيسة تنبثق عنها تساؤلات فرعية أخرى، منها:

هل يمكن للاستشراف أن يتحول إلى منهج معتمد داخل الصناعة القانونية، وصياغة السياسات العامة، أم أنه سيبقى مجرد خطاب نظري؟

كما تنبثق عن الإشكالية الرئيسة تساؤلات هامة منها، ما هي حدود الاستشراف القانوني وأدواته ومدى إمكانية تحويله إلى آليات عملية تساعد المشرع والقاضي والإدارة على اتخاذ القرار القانوني في بيئة متسارعة ومتغيرة؟.

للإجابة على هذه الإشكالية الرئيسة والتساؤلات الفرعية المنبثقة عنها، اتبعنا المنهج التحليلي الذي يقوم على تحليل الأفكار والمعطيات ونقدها، نظرا لملائمته لموضوع هذه

الدراسة التي تتصل بفلسفة القانون، وهذا لأجل الوصول إلى النتائج والتوصيات المناسبة، ولأجل ذلك قسمنا دراستنا في هذه الورقة البحثية عبر الخطة التالية

### المبحث الأول: الاستشراف والأمن القانوني

هنالك ارتباط وتلازم وثيق الصلة بين الاستشراف القانوني والأمن القانوني، حيث أنه من الأهداف الرئيسية لتفعيل الملكية العلمية للاستشراف القانوني، هو الرغبة في حماية المراكز والحقوق والحريات والمكتسبات المشروعة للأفراد والجماعات الإنسانية، وهو ما يساهم في توطيد مفهوم الأمن القانوني وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية الاستشراف القانوني وتاريخيته، وعلاقته بالأمن القانوني عبر المطالب التالية.

#### المطلب الأول: تاريخ الاستشراف وأهميته

لم تطرح فكرة الاستشراف القانوني إلا في الفكر القانوني الحديث، فقد جاء الاستشراف في صلب علم القانون، لأجل مواجهة تعقيدات عملية طرحها تحديات التكنولوجيا والتحول الرقمي، ومن قبلهما الثورة الصناعية وتحدياتها، مما جعل المشرع في السابق و بشكل غير منهجي، يلجأ إلى تفسير النصوص القانونية أو سنّها، كطريقة لرد الفعل على ما يعاينه من مشكلات واقعة، وسنعمل في هذا المطلب على التطرق إلى تاريخ الاستشراف القانوني وأهميته عبر الفروع التالية.

#### الفرع الأول: مفهوم وتاريخية الاستشراف القانوني

يقصد بالاستشراف القانوني قدرة المشرع على استباق المشكلات القانونية قبل حدوثها، وتمكنه من رصد مجموع التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتقنية التي تؤثر على جودة حياة المجتمع، بسبب النزاعات المستجدة المتخلقة من هذه المشكلات، والتي من شأنها أن تضع الأفراد في حالة من عدم التنظيم والارتباك، فيسمح الاستشراف القانوني باستباق الحلول المستقبلية التي تسد الفراغ التشريعي الذي ينجم عن عدم المسيرة الاستشرافية للتحوّل والتنوع الذي يطبع المجتمع في علاقاته الإنسانية المتشابكة،<sup>1</sup> فيستهدف بذلك الاستشراف جعل العمل التشريعي القانوني أكثر فعالية واستباقا في وضع الحلول القانونية الملائمة والمتكيفة مع تلك التغيرات والتحولات والتي تقتحم المجتمع أحيانا دون سابق إنذار، وعليه يجعل الاستشراف القانوني السلطة القضائية على أهبة

<sup>1</sup> إدوارد كورنيش، الاستشراف مناهج إستكشاف المستقبل، الطبعة الأولى، ترجمة حسن الشريف، دار النيل، 2004، ص 407.

الاستعداد لمواجهة تحديات تلك المشكلات التي تطرحها الخصومات القضائية، وتفادي اللجوء إلى قواعد القانون الطبيعي وقواعد العدالة كخيار أخير، بالنظر إلى عجز هذه المبادئ عادة عن تقديم حلول عملية وبنوية للمشكلات القانونية المستجدة.

يعتبر القرن العشرين وبالخصوص غداة الحرب العالمية الأولى ثم الحرب العالمية الثانية نقطة التحول العميقة لعلم الاستشراف، حيث أدركت الدول أنها أمام تحدي صناعة المستقبل لتفادي تكلفة الأسوأ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية ظهرت مؤسسات بحثية كبرى مثل مؤسسة RAND التي طورت منهجيات للتفكير المستقبلي، مثل تحليل الاتجاهات، التخطيط الاستراتيجي، وما يعرف بتقنيات دلفي، وكان الهدف الأساسي هو توقع التهديدات، تطوير التكنولوجيا، وبناء السيناريوهات الأمنية، ثم تم التحول إلى الاستشراف في ميادين الاقتصاد والسياسات الحكومية العامة، خلال الفترة ما بين 1960 و1980، وتوسع علم الاستشراف ليشمل مجالات كالتخطيط الاقتصادي والسياسات العمومية، التنمية والطاقة والديموغرافيا.<sup>1</sup>

أما الاستشراف بصورته القانونية، فلم يظهر الاستشراف كعلم قانوني مستقل منذ البداية، حيث نشأ وتبلور بصورة تدريجية، وأسهمت العديد من العوامل التي تتعلق بفكرة الدولة والعلاقات الدولية، والتطور الإداري والتكنولوجي في تطور الاستشراف القانوني وإكتمال معالمه.<sup>2</sup>

فالمرحلة الأولى القانون التقليدي قبل القرن 19، في هذه المرحلة كان ينظر إلى المستقبل بشكل محدود جداً، حيث كانت الفكرة المسيطرة آنذاك أن القانون يعالج الواقع القائم فقط، بحيث يستند إلى الأعراف والنصوص الدينية أو سلطة الحاكم، ومع هذا كله يمكن الجزم أن النواة الأولى للاستشراف ظهرت ضمناً في فكرة المصلحة العامة، كمقاصد التشريع، وسد الذرائع، والقياس الفقهي في الفقه الإسلامي، وهو في جوهره توسيع لحكم إلى وقائع مستقبلية، لكنها ورغم ذلك لم تسمى استشرافاً، بل كانت اليات اجتهادية لاستيعاب المستجدات.

أما المرحلة الثالثة الدولة الاجتماعية وتضخم التشريع في القرن العشرين، حيث أنه في القرن العشرين تغير القانون بشكل جذري، وذلك بسبب عدة أسباب وعوامل، من بينها

<sup>1</sup> Alvin Toffler, Future Shok, Random House, 1970, p10

<sup>2</sup> منال أحمد البارودي، علم استشراف المستقبل، المنهل للنشر، 2019، ص 207.

تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبالتالي أصبحت توجد تقاطعات بين القانون العام والقانون الخاص، مما تولد عنه الحاجة التشريعية الملحة لسد العجز التشريعي المترتب عن تداخل الشركات الاقتصادية بين القطاع العام والقطاع الخاص، من جهة أخرى ظهرت الممارسات التنافسية التقييدية والتي تولدت عن اشتداد التنافس بين المجتمع التجاري، حيث أصبح التفكير التسويقي عند مؤسسات الأعمال ينطلق من قاعدة الغاية تبرر الوسيلة، فظهرت الاحتكارات، وغيرها من المستجدات والعوامل، ضغطت باتجاه ضرورة صياغة و إيجاد نصوص قانونية تمتاز بخصوصية وجودة تراعي معايير المنطق القانوني المعمول بها، دون أن تغفل عن المستجدات المطروحة في ميادين الاقتصاد والاجتماع، وذلك لأجل التمكين من سد الفراغ التشريعي، ومعالجة مشكلة تضارب النصوص القانونية، وعدم ملائمة القواعد القانونية للمتغيرات.<sup>1</sup>

المرحلة الرابعة الاستشراف القانوني كحاجة ملحة واستراتيجية من 1990 إلى اليوم، حيث ما مميّز هذه المرحلة هو هيمنة النظام القانوني الدولي الجديد على محاور التجارة و الاقتصاد والمالية، ولا يمكن إنكار أن عوامل ومتغيرات عصرية وجذرية ألقت بضلالها على العولمة والبيئة والتجارة الرقمية والذكاء الاصطناعي، مما فرض ضرورة التحول من التفكير القانوني التقليدي إلى التفكير القانوني المعقّد الاستشرافي، لأجل سد الفراغ التشريعي الذي يستجيب لحاجات المجتمع الانساني في إيجاد الحلول القانونية، والحد من عجز القضاء على فض المنازعات القضائية بحجة الفراغ التشريعي أو التأخر التشريعي في معالجة مستجدات الحياة العصرية، وصار من الأهمية بمكان أن لا يبقى العمل التشريعي مقتصرًا على رد الفعل فقط، بل لابد من أن يكون له القدرة على الاستشراف والتصور القانوني المستقبلي لما يمكن أن يطرح من نزاعات وبخاصة في جانب التكنولوجيا والذكاء التقني والتجارة الرقمية وغيرها من المجالات التي تشهد تسارعا منقطع النظير، كما أنه صار من الواضح جدا، أن القانون إذا بقي في نطاق رد الفعل، فإنه لا

<sup>1</sup> فعلى المستوى الدولي مثلا جاءت اتفاقية بودابست بشأن الجريمة المعلوماتية، والتي وقعت في 23 نوفمبر 2001، ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 1 يوليو 2004، وتهدف هذه الاتفاقية إلى تكريس التعاون الدولي بين الدول الأعضاء لمكافحة الجرائم السيبرانية، وهو تطور استشرافي في مجال القانون الدولي للمعلوماتية، لمكافحة الجرائم السريرية العابرة للحدود، وهو تطور ملحوظ في مجال السيادة الرقمية، يعكس التوجه الدولي الاستشرافي لأمن البيانات.

محالة سيؤدي بنا إلى إنتاج تشريعي متأخر عن حاجيات ومتطلبات المجتمع، وهو بلا شك سينتج ضعفا عاما في الثقة بالنظام القانوني، ناهيك عن بقاء القواعد القانونية جامدة وغير فعالة في توفير غطاء للأمن القانوني الذي أصبح محددا رئيسا في بناء دولة المشروعة.<sup>1</sup> ولهذا عكفت عديد الدول على الأخذ بفكرة الاستشراف القانوني لتلبية احتياجات المجتمع بقواعد قانونية ذات جودة عالية من حيث الصياغة التشريعية، قواعد قادرة على استيعاب مختلف التحولات التي مست المجتمع، وقادرة على إيجاد معظم الحلول المنطقية للنزاعات التي تفرزها هذه التحولات، وهذا لتجنب الوقوع في فخ الفراغ التشريعي أو مشكل تضارب النصوص القانونية أو ضعف جودة النصوص القانونية وذلك من خلال الأخذ بمفاهيم وأدوات الاستشراف القانوني، مثل تقييم الأثر التشريعي وتحليل المخاطر القانونية والتنظيم التكيفي.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: أهمية الاستشراف في علم القانون

لم يعد القانون في عصر التقنية والتكنولوجيا الحديثة يواجه وقائع اجتماعية معتادة ومستقرة يمكن ضبطها بسهولة عبر قواعد مألوفة تراكمية، بل أصبح أمام تحولات تتسم بالتسارع وعلى درجة كبيرة من التعقيد، هذه التحولات تتعلق معظمها بجوانب التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي والبيئة وغيرها، وبالتالي أصبح المشرع يواجه تحدي حقيقي يتعلق بصميم وظيفة القانون، والمتمثل في أن النصوص القانونية غالبا ما تصل متأخرة عن الواقع، فتتحول من أداة للتنظيم إلى أداة للترميم ومن قاعدة سابقة على السلوك إلى قاعدة لاحقة له.<sup>3</sup>

في هذا السياق الفلسفي تبرز أهمية وضرورة الاستشراف القانوني كآلية استباقية تسمح للنظام القانوني من أن يستعيد وظيفته الأصلية وهي تنظيم المجتمع، وما يحدث فيه من تحولات عميقة بسبب عوامل التقنية والتكنولوجيا، وهذا قبل انفجار الأزمات والنزاعات، فالاستشراف القانوني ينقل القانون من المنطق التقليدي باعتباره رد فعل

<sup>1</sup> منال أحمد البارودي، المرجع السابق، ص208.

<sup>2</sup> Deirdre Ahren, The New Anticipatory Governance Culture For innovation, Regulatory Foresight, Regulatory Experimentation and Regulatory Experimentation and Regulatory Learning, European Business Organization Law Review, 2025.

<sup>3</sup> عبد الرحمن أحمد خليفة، المنطق والرياضيات في الفكر القانوني دراسة في المنهج العقلي في العلوم التجريبية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2015، ص60.

السلطة العامة عن مطالب المجتمع، إلى منطق الحوكمة الاستباقية حيث تصبح القاعدة القانونية نتاجا لتحليل المخاطر وبناء التقديرات، لا مجرد استجابة متأخرة للضرر.<sup>1</sup>

يعد التأخر التشريعي أو بمعنى آخر التأخر في ضبط وتنظيم السلوك الإنساني وتفاعلاته مع المحيطين الاقتصادي والاجتماعي، من أخطر الأزمات التي يمكن أن تلحق بالعمل التشريعي، ذلك أن وتيرة الحياة وما يجري فيها من وقائع جديدة ومتسارعة، بالخصوص في مجالات التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي، ينجر من ورائه الكثير من الأزمات القانونية التي لا يمكن معالجتها وفق مقاربة قانونية تناسبها، نظرا لتخلف الفراغ التشريعي الناجم عن النظرة الضيقة والتقليدية للعمل التشريعي باعتباره عملا قانونيا جامدا وبقائه في دائرة رد الفعل دائما، ومن هنا ينشأ الفراغ التنظيمي الذي تتوسع فيه الممارسات الاقتصادية والتقنية دون ضابط، ثم لا يتدخل القانون إلا بعد نشوء الضرر، أي بعد أن تصبح الأحداث قد تحولت إلى واقع اجتماعي يصعب تداركه أو التراجع عنه.<sup>2</sup>

هنا تظهر ميزة الاستشراف وقيمتها، فهو ليس مجرد توقع تقليدي، بل هو آلية فكرية منطقية تستهدف التقليل قدر المستطاع من الفجوة الزمنية بين الظاهرة والتنظيم، بمعنى آخر فالاستشراف يسمح للمشرع أن يتدخل في لحظة نشوء المخاطر والأزمات، لا في لحظة انفجارها وتأزم الظاهرة محل التنظيم والضبط، ومن أوضح الأدلة القانونية على هذا التحول ما جاء به التشريع الأوروبي الخاص بالذكاء الاصطناعي، والذي يتأسس على منهج تنظيم المخاطر قبل وقوع الضرر، وذلك باعتماد أنظمة تصنيف تقييم المخاطر حسب ضررها، وهو ما يعكس بجد الانتقال النوعي في وظيفة القانون، من قانون يعاقب بعد وقوع الضرر و يعمل على إحلال التوازن بين العلاقات الناشئة وحماية الحقوق والحريات، إلى قانون يضع قيودا تنبؤية تحمي المجتمع من أن ينتهك الضرر مصالحها المادية والمعنوية، أي الحماية من وقوع الضرر.

إن الأزمات التي يواجهها القانون في عصر الحداثة، لا تقتصر على التأخر في إصدار النص القانوني فقط، بل تمتد كذلك إلى التضخم في النصوص التشريعية، حيث أنه عادة ما يؤدي غياب الاستشراف القانوني إلى كثرة النصوص القانونية التي تتدخل بصورة غير دقيقة وغير موزونة للتطرق للمشكلات، مما يجعلها نصوصا قانونية غير فعالة في إحاطة

<sup>1</sup> محمد السعيد شكر، المنهج القانوني في فقه التشريع، دار الفكر الجامعي، القاهرة، ص 27.

<sup>2</sup> محمد السعيد شكر، المرجع السابق، ص 82.

النزاعات بالحلول التشريعية الجذرية والحاسمة،<sup>1</sup> وعليه فإن التضخم التشريعي من شأنه أن يضعف فعالية النصوص القانونية ويؤدي إلى اهتزاز الثقة في المعنيين بالخطاب القانوني نتيجة عدم استقرار القانون، ناهيك عن التضارب في النصوص القانونية، والذي يفهم منه تخطيط المشرع في إيجاد قواعد معيارية تضع الحلول المناسبة للوقائع المطروحة. ومن هنا تبرز أهمية الاستشراف في أنه يحول التشريع من فعل ارتجالي إلى فعل عقلائي محسوب، ذلك أن الاستشراف القانوني يقوم على فكرة تقييم الأثر الخاص بكل خيار تشريعي، والتنبؤ بكلفة الامتثال، وتحليل النتائج الاجتماعية والاقتصادية قبل إصدار النص القانوني، ولعل الدليل الأمثل على هذا المنطق، ما كرسته اللائحة العامة لحماية البيانات GDPR التي فرضت مبدأ تقييم أثر المعالجة بالنسبة للعمليات التي يحتمل أن تمس بحقوق الأفراد وحياتهم، فهذا النص لا ينتظر وقوع الانتهاك كي يطبق، بل يلزم الجهة المعالجة مسبقا بتقدير المخاطر واتخاذ التدابير الوقائية، وهذا في جوهره تشريع استشرافي لأنه يفرض على الفاعل القانوني أن يتوقع أثر نشاطه قبل أن يبدأ، بدل أن يتحمل النتائج الوخيمة بعد وقوع الضرر.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: الاستشراف والأمن القانوني في ظل التحول التكنولوجي

تقوم العلاقة بين الأمن القانوني والاستشراف القانوني على تكامل وظيفي دقيق، إذ يصعب تحقيق الاستقرار في المراكز القانونية للأفراد وهو جوهر الأمن القانوني في بيئة متسارعة التحول دون الارتكان على منهج وسياسة قانونية استباقية تستطيع أن تتوقع المخاطر قبل وقوعها، فالأمن القانوني في صورته الحديثة أصبح يقاس بمدى القدرة التشريعية على وضع الخطط والسياسات القانونية القادرة على إيجاد الحلول والتكيف مع الأوضاع الطارئة والمستجدة، بما يكفل استقرار المراكز القانونية للأفراد وضمان حرياتهم العامة.

لذلك فإن التحدي الحقيقي في الرابطة بين الاستشراف القانوني والأمن القانوني، هو مقدرة المشرع على إعمال توازن منهجي بين استقرار القواعد القانونية، كوجه من أوجه

<sup>1</sup> يوسف فخر الدين، المسؤولية المدنية في مواجهة التطور التكنولوجي، الطبعة الثانية، مكتبة القانون، الاسكندرية، 2020، ص 99.

<sup>2</sup> سليمان الزيدي، حوكمة التشريع مدخل لتطوير النظام القانوني، دار الكتاب القانوني، الرياض، 2021، ص 49.

الأمن القانوني ومرونتها، ما يجعل العمل التشريعي لا يقف عند منطق رد الفعل فقط، بل يتجاوزها إلى فكرة القاعدة القانونية الوقائية، مع الحفاظ على جسور الثقة المتبادلة بين السلطة العامة والمعينين بالخطاب القانوني، سنعمل في هذا المطلب للتطرق إلى أهمية الاستشراف في ضمان الأمن القانوني، ودور الاستشراف القانوني في الحد من تجاوزات أنظمة الخوارزميات.

### الفرع الأول: أثر الاستشراف القانوني على الأمن القانوني

يعتبر الأمن القانوني من المبادئ الحديثة والهامة المكرسة في تشريعات الدول، فهو مبدأ يعكس حرص الدولة على حماية توقعات الأفراد وعدم أخذهم بعامل المفاجئة عند إصدار تشريعات معينة، خصوصا تلك التشريعات التي تتعلق بالجانب المالي والمعنوي للأفراد والمؤسسات، وعليه يعمل الاستشراف القانوني على أن يكون عاملا لبث الاستقرار في المراكز القانونية، ورهن توقعات الأفراد والمؤسسات بما يشعرونهم بالثقة في النظام القانوني، ويبعث عنصرا لاطمئنان في نفوسهم، وعليه فلا يتحقق الأمن القانوني من خلال الاستشراف القانوني، إلا إذا كان القانون فعالا وحيويا، ومنسجما مع توقعات الأفراد وما يخططون له مستقبلا.<sup>1</sup>

وعليه تتجلى أهمية الاستشراف في كونه أداة لتحقيق التوازن بين الاستقرار والمرونة، فهو يسمح بوضع قواعد قانونية مرنة وقابلة للتحويل والتكيف مع المستقبل، دون الحاجة إلى تغييرها باستمرار ويظهر هذا المنطق بشكل جلي في التشريعات الحديثة التي تدمج داخل النص القانوني آليات مراجعة دورية تنبني على وضع حلول استباقية لمشكلات قانونية يتم توقعها بناء على احتمالات لوقائع مستبعدة في الوقت الحاضر، لكنها يمكن أن تصبح جزءا من الواقع في المستقبل القريب والمنظور،<sup>2</sup> وعليه يستهدف الاستشراف في علم القانون إلى وضع الحلول للمنازعات القضائية التي يمكن أن تنشأ مستقبلا، والتي يتم توقعها بناء على الخبرات التي يقدمها المختصين في مجالات عدة، فيكون القانون مؤهلا لمواجهة هذه

<sup>1</sup> سليمان الزيدي، المرجع السابق، ص 75.

<sup>2</sup> القانون رقم 07/18 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية، العدد 34، سنة 2018. يهدف هذا القانون إلى وضع إطار قانوني لحماية الحياة الخاصة للأفراد وتنظيم معالجة بياناتهم الشخصية، وهو تجسيد لفكر الاستشراف القانوني الرامي لمواكبة التحولات التي مست مجال المعلوماتية وارتباطها وتأثيرها على حرمة الحياة الخاصة.

المنازعات بحلول واقعية بدل الوقوف جامدا أمام تحديات المستجدات، وجاهزا للاستجابة لتطلعات الأشخاص بمرونة وتكيف ذكي، بدل أن يتغير القانون تحت ضغط الأحداث.

### الفرع الثاني: الاستشراف كوسيلة لحماية الحقوق من سلطة الخوارزميات

المقصود بسلطة الخوارزميات، هي قدرة الأنظمة الآلية على التأثير على حقوق وحريات الأفراد انطلاقا من البيانات التي برمجت عليها، وبالتالي إمكانية تعرض حقوق الأفراد أو حرياتهم للتأثر والتغير بسبب أنظمة الخوارزميات، حيث تستطيع الآلة البرمجية أن تمارس اختصاصات تشبه السلطة القانونية والاجتماعية للإنسان الطبيعي، بحيث تصدر قرارات في حق الأفراد تتعلق بالقبول أو الرفض في قضية توظيف أو عمل أو منح امتيازات أو الحرمان من مزايا، بناء على تنبؤات تستند إلى البرمجة ومعطياتها.

يمكن لهذه القرارات الصادرة عن الإنسان الآلي والتي تستند لخوارزميات معقدة أن تؤدي إلى انتهاك مبدأ الحق في المساواة، أو الحق في الخصوصية أو الحق في العمل أو السمعة، بل يمكنها حتى المساس بقواعد المحاكمة العادلة، ببساطة لأن هذه الأنظمة الآلية تفتقر للذكاء العاطفي ولعنصر الإحساس التي تميز الإنسان، فلا تستطيع بذلك أن تحقق مقتضيات العدالة نظرا لتقيدها بمعطيات ومعلومات وبيانات موجودة فيها مسبقا. ولعل مكن السؤال في هذا السياق،<sup>1</sup> لماذا تعتبر سلطة الخوارزميات خطيرة لهذه الدرجة، ببساطة لأنها نظام مبرمج مسبقا، وبالتالي فهي تفتقر للشفافية، فالقرارات الصادرة عن الخوارزميات تبقى غامضة من حيث المعيار الذي اعتمدته ومدى موضوعيته، بالإضافة إلى أن الخوارزميات يمكنها التحيز والتمييز حتى بدون قصد، إذا برمجت على التعلم من بيانات سابقة، وكفي أنها تفتقر للذكاء العاطفي والذي يمكنها من تقدير المصالح الإنسانية بشكل سوي وموضوعي، كما أن سلطة الخوارزميات تهدم فكرة المسؤولية، حيث يصعب على المهتمين بالاستشراف القانوني إيجاد توافق بينهم حول المتسبب الحقيقي في الضرر الناتج عن التكنولوجيا، هل هو المبرمج أو المخترع أو المستخدم.<sup>2</sup>

انطلاقا مما تقدم، تبرز قيمة الاستشراف في أنه علم يوفر حماية للحقوق والحريات للأفراد، قبل أن تتحول الخوارزميات إلى واقع قانوني غير مرئي، فالخطر لا يتمثل فقط في

<sup>1</sup> عايشة عباس علي حسين عبد الرحمن، الإطار القانوني للمسؤولية الجنائية لكيان الذكاء الاصطناعي في التشريع الكويتي، مذكرة ماجستير في القانون الجنائي، جامعة المنصورة، 2025، ص 10.

<sup>2</sup> يوسف فخر الدين، المرجع السابق، ص 99.

الوقوع في انتهاك فردي معزول، بل في نشوء نظام اجتماعي جديد يستمد أساس مشروعيته من فكرة الذكاء الاصطناعي ويكون قائما على تصنيف البشر بصورة آلية، ومن النصوص القانونية التي تؤكد هذا الاتجاه الاستشرافي، ما جاء به نظام GDPR في قواعدها العامة، من اعتبار حماية البيانات حقا احترازيا، كما فرضت هذه الأنظمة مبادئ مثل تحديد الغرض والشفافية والمساءلة، وكل هذه المبادئ ليست علاجا بعد وقوع الضرر، بل هي وقاية مسبقة تمنع وقوع الضرر أصلا، ولعل الأساس الحقوقي لهذا الاتجاه يتركز على نصوص قانونية واضحة في الاتفاقيات الدولية الأوروبية المتعلقة بحقوق الإنسان، ومن بينها نص المادة 08 الخاصة بالحق في الحياة الخاصة والمادة 06 التي تتحدث عن المحاكمة العادلة.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: أسس الاستشراف القانوني وأدواته التطبيقية

يعتبر الاستشراف القانوني توجها فكريا استراتيجيا حديثا، حيث يسعى إلى تجاوز النظرة التقليدية للقاعدة القانونية باعتبارها استجابة لاحقة للوقائع، وهذا نحو تجسيد رؤية متقدمة ومتطورة قابلة للتفاعل مع ما يشهده العالم من تحولات سريعة وعلى درجة من التعقيد، ويقوم هذا المرتكز الإيديولوجي للاستشراف على أساس التلازم بين الواقع وما يصاحبه من تحولات متنوعة، حيث يظل علم القانون مرتبطا بالسياقات الاجتماعية والاقتصادية التي يصبوا إلى تنظيمها وضبطها، مع ضرورة إخضاع هذا الارتباط التكاملي لمنطق قانوني صارم يكرس التناغم والانسجام الداخلي للقواعد القانونية الموضوعية منها والإجرائية.<sup>2</sup>

كما يبرز البعد الوقائي للاستشراف القانوني، من خلال مبادرته للحد من المخاطر والنزاعات قبل نشأتها، بما يعزز الأمن القانوني ويرشد ويحسن فعالية النظام القانوني، ولا يتحقق ذلك إلا في إطار تعدد معرفي يدمج معطيات علم الاقتصاد وعلم الاجتماع وغيرهما ضمن فلك التفكير القانوني، مدعومة بأدوات تطبيقية حديثة، من قبيل تحليل الاتجاهات وبناء السيناريوهات وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي، وهو ما يسمح بإنتاج

<sup>1</sup> ناصر بن سليمان، القانون والتكنولوجيا الحديثة تأصيل تنظيمي، مكتبة القانون الدولية، دبي، 2022، ص125.

<sup>2</sup> عبد الرحمن أحمد خليفة، المرجع السابق، ص55.

معرفة قانونية شمولية قادرة على مجابهة تحديات المستقبل<sup>1</sup>، سنحاول في هذا المبحث أن نعرض عبر مطلبين الأول لأسس الاستشراف وخاصة منها أساس المنطق القانوني والارتباط بالواقع والثاني لأساس الوقاية القانونية والتعدد المعرفي<sup>2</sup>.

### المطلب الأول: أساس المنطق القانوني والارتباط بالواقع

الواقع أن الاستشراف القانوني ينبنى على جملة من الأسس المنهجية التي تمنحه الصفة العلمية المنضبطة، بحيث تجعله علما له تصورات العقلانية بعيدا عن تلك التوقعات العشوائية، والحقيقة أن هذه الأدوات هي قواعد فكرية ومعايير عقلانية، وليست أدوات تقنية كما قد يتصور البعض، فهذه القواعد الفكرية التي يقوم عليها الاستشراف القانوني، هي من تؤطر الاستشراف وترسم معالمه العلمية، وهو ما سنتطرق إليه في الفرعين التاليين

### الفرع الأول: أساس المنهج العقلي والمنطق القانوني

الاستشراف القانوني يختلف عن الاستشراف في العلوم التجريبية، هذه الأخيرة تنبنى على معطيات علمية دقيقة ومحسوبة النتائج عندما تضع نصب عينها المستقبل في الواجهة الاستشرافية، حيث أن الاستشراف في علم القانون يركز على التحليل المنطقي والعقلاني للمعطيات الراهنة، من أجل الوصول إلى تصورات قانونية محتملة، بمعنى ليست قطعية<sup>3</sup>.

وهنا يبرز دور التفكير المنطقي والقانوني بوصفه آلية تستطيع بما تملكه من أدوات منطقية وإحصائيات واقعية عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي الراهن، تستطيع رصد المشكلات المطروحة في سياق قانوني، ثم إيجاد بدائل تنظيمية، من وجهة نظر أخرى إن أعمال وتفعيل الفكر المنطقي العقلاني يمكن من إستحداث بنية متكاملة لمنظومة قانونية رصينة، قادرة على حل المشكلات التي يمكن أن تنجر عن المنازعات القضائية مستقبلا، بفعل التحول المتسارع والديناميكي الذي ينبثق عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي

<sup>1</sup> ناصر بن سليمان، نفس المرجع السابق، ص122.

<sup>2</sup> أسماء طالبي، الأمن القانوني للمستهلك الالكتروني، أطروحة دكتوراة، تخصص قانون أعمال، جامعة الوادي، 2026، ص31.

<sup>3</sup> فؤاد لمودن، الدراسات المستقبلية، الأسس الشرعية والمعرفية والمنهجية لاستشراف المستقبل، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2013، ص45.

والسياسي المحكوم بهذه التحولات، بصيغة أخرى ينتقل القائم على الاستشراف من الوصف إلى التحليل، ثم بناء قاعدة الفرضيات القانونية التي تقوم على أساس منطقي منظم.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: أساس الارتباط بالواقع لا بالتصورات المجردة

من أهم الملاحظات التي يمكن تسجيلها في هذا السياق، أن عملية الاستشراف لابد أن تنطلق من الواقع، ولا يمكن للقائم بالاستشراف أن يبني تصورات القانون عن المستقبل بفكر منفصل عن الواقع، كما لا يمكنه أن يوجد بنصوص قانونية من الفراغ، لأنه في نهاية المطاف ليس القانون إلا انعكاس صادر عن السلطة العامة لتحقيق المقتضيات الاجتماعية.

وعليه لابد من الأخذ في الحسبان عند إعداد أي عمل استشرافي قانوني مجموعة من المحددات مثل بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، والاتجاهات التقنية المتسارعة، وتلك التغيرات التي تطبع سلوك الأفراد والمؤسسات، ومجموع التحولات التي تلامس أنماط النزاع داخل المجتمع، فالقانون ليس مجرد قواعد نصية وقيمة، بل هو أداة للتحكم في الظواهر الاجتماعية باعتبار القانون نابع من عمق أخلاق المجتمع.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: أساس الوقاية القانونية والتعدد المعرفي

يشكل كل من أساس الوقاية والتعدد المعرفي، ركيزتين أساسيتين في بناء الفكر القانوني الاستشرافي، باعتبارهما يعكسان تحولا نوعيا في وظيفة القاعدة القانونية وتحولها من مجرد أداة لعلاج النزاعات إلى آلية استباقية ترمي إلى منعها وتقليل آثارها قبل وقوعها، فالوقاية القانونية تجسد بعدا استراتيجيا في علم القانون، إذ تسعى إلى استشراف المخاطر المحتملة ووضع أطر تنظيمية مرنة قادرة على مسايرتها واحتوائها، وهو ما يعزز مبدأ الأمن القانوني، ويحقق الاستقرار في المعاملات، وفي المقابل يفرض التعدد المعرفي نفسه كشرط منهجي لازم لنجاح هذا التوجه، من خلال انفتاح الفكر القانوني تكامليا على معطيات بقية العلوم التقنية والاجتماعية والإنسانية وغيرها من العلوم، وهو ما يثري عملية التحليل

<sup>1</sup> عبد الرحمن أحمد خليفة، المرجع السابق، ص 45.

<sup>2</sup> محمد السعيد شكر، المنهج القانوني في فقه التشريع، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2018، ص 31.

ويعمق فهم الظواهر القانونية في سياقها الواقعي والمستقبلي<sup>1</sup>، ومن ثم فلا غرو أن التكامل بين أساس الوقاية كمنهج في الفكر الاستشرافي القانوني والتعدد المعرفي، يمثلان نقطة مهمة في الوصول إلى صياغة استشرافية متوازنة.<sup>2</sup>

سنعمل في هذا المطلب تناول البعد الخاص بالوقاية القانونية والتعدد المعرفي لفهم أعمق دورهما في الانتقال بالاستشراف القانوني نحو أبعاد أكثر دقة وتوفيقاً في مواجهة القصور التشريعي.

### الفرع الأول: أساس الوقاية القانونية

لقد تحول مفهوم القاعدة القانونية من قاعدة عامة ومجردة تسعى إلى إيجاد الحلول للمنازعات التي يطرحها الواقع الاجتماعي والاقتصادي على مستوى الهيئات القضائية، إلى قواعد قانونية تفرض نمطا من التعامل الذكي مع الوقائع التي تطرح منازعات مستجدة، حيث تفوق الاستشراف القانوني من خلال دمج قواعد قانونية وقائية تسمح بتجنب المخاطر المستقبلية، وبالتالي تفعيل القانون كآلية وقائية بدل اقتصره على رد الفعل المحصور فقط في إيجاد الحلول الجامدة، وعليه أصبح الاستشراف القانوني أداة لسد الفراغ التشريعي، فمنطق الوقاية يساهم في استتباب الأمن القانوني، والذي تتسبب فيه التحولات العميقة، والتي يتمخض عنها مشكلات قانونية معقدة ومستجدة و التي تلاحق المجتمع في مجالات التقنية والرقمنة والذكاء الاصطناعي.<sup>3</sup>

### الفرع الثاني: أساس المرونة والتعدد المعرفي

تكمن أهمية التكامل بين الاستشراف القانوني والتعدد المعرفي والمرونة في كونهما يشكلان معا البناء الفكري السليم للوصول إلى استشراف قانوني ناجع وفعال، يستجيب للتحولات المتسارعة التي تفرضها البيئة العالمية في مجالات التحول الرقمي والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، فقد نشأ تعقيد متزايد في الوقت المعاصر فرض نفسه في الحياة الاجتماعية بسبب مجمل التحولات التقنية والتكنولوجية، وهو ما استوجب ضرورة إدماج

<sup>1</sup> إياد مطشر صهيود، استشراف الأثر القانوني لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2021، ص40.

<sup>2</sup> سيد علي رجب، فقه السياسة التشريعية، دار النهضة العربية، بيروت، 2016، ص104.

<sup>3</sup> Boris Barraud, La prospective juridique, L'Harmattan, Paris, 2020, p70.

معطيات مستمدة من الاقتصاد والتكنولوجيا وعلم الاجتماع وإدارة المخاطر بما يحقق استيعاباً وفهماً عميقين للظواهر المستقبلية.<sup>1</sup>

وكمثال على ما تقدم اعتمدت اللائحة الأوروبية للذكاء الاصطناعي مقارنة قائمة على تحليل المخاطر التقنية والأخلاقية، وهو ما يعكس تداخلاً بين القانون وعلم الكمبيوتر والأخلاقيات المتعلقة بالممارسات التكنولوجية في الفضاء السيبراني، أما مبدأ المرونة فهو يتيح لعلم الاستشراف القانوني إمكانية تكييف القواعد القانونية مع التطورات التي تشهدها هذه المخاطر، ومن أمثلة ذلك اللائحة العامة لحماية البيانات التي تبنت اليات استباقية مثل تقييم أثر حماية البيانات بالاستناد إلى درجة المخاطر لا إلى طبيعة المعالجة في حد ذاتها، وهو ما يسمح بالتكيف المستمر مع الابتكار الرقمي، وفي القانون الدولي للبيئة تم تكريس مبدأ الاحتياط الذي اعتمدته الدول المنظمة للاتفاقية في إعلان ريو لسنة 1992، حيث تتم صياغة القواعد القانونية وفق منهجية علمية تستند إلى معطيات علمية احتمالية غير يقينية، وهو ما يعتبر توظيفاً للمعرفة العلمية في اتخاذ قرارات قانونية مرنة تستبق الضرر، وعليه فالتعدد المعرفي والمرونة كأسس منهجية لعلم الاستشراف القانوني لا تحقق مفهوم الأمن القانوني فقط، بل تتعداه إلى التمكين للتكيف مع حاجات المستقبل المنظور.

وعليه الاستشراف القانوني لا يتحقق إلا ضمن بيئة قانونية مرنة، ومنهج متعدد، لأن التحولات التقنية والاقتصادية والاجتماعية أصبحت تتجاوز قدرة القانون التقليدي على الاستجابة، فالمرونة تمنح القانون القدرة على التكيف، بينما يمنح التعدد المعرفي الاستشراف الدقة والواقعية، وعليه من الخطأ النظر إلى علم القانون على أنه علم مستقل بذاتيته عن بقية فروع العلوم الأخرى حتى التقنية منها، ذلك أن البحث في المشترك المعرفي بين العلوم هو ما يعطي للمشرع نظرة أعمق للموضوع المراد تنظيمه وصقله قانونياً، وبالتالي إنتاج قواعد قانونية استباقية قادرة على حماية المجتمع قبل وقوع المخاطر، فالسياسة التشريعية الناجعة هي تلك التي تأخذ في الاعتبار ضرورة الموازنة بين

<sup>1</sup> أحمد إبراهيم محمد إبراهيم، المسؤولية الجنائية الناتجة عن أخطاء الذكاء الاصطناعي في التشريع الإماراتي، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراة، جامعة عين شمس، 2020، ص 77.

الاستقرار والقدرة على التكيف، لأن الإفراط في أحدهما يتسبب إما في جمود التشريع أو إلى فوضى وتضارب في مقاصد التشريع.

من المسائل الأخرى التي يتعين على علم الاستشراف القانوني عدم تجاهلها، هي ضرورة أن ينظر إلى عملية التفكير القانوني على أنها عملية شاملة، بمعنى آخر عدم النظر إلى الواقع المراد استشراف مستقبله من الجانب القانوني على أنه مجموعة من السلوكيات التي تحتاج إلى ضبط وتنظيم، بل إن القانون يتأثر بعلوم أخرى تقنية وتكنولوجية واقتصادية، وبالتالي فالحاجة للمشرع تكون أكثر إلحاحا لدمج معلومات وبيانات غير قانونية ضمن عملية التحليل والاستشراف القانوني، حتى تكون النتائج المراد التوصل إليها منسجمة مع النظام القانوني المراد ببناءه وإنجازه دون أن يفقد القانون طبيعته المعيارية.

**الخاتمة:**

أصبح علم الاستشراف القانوني من العلوم الأساسية التي يحتاج إليها المشرع في بناء تصورات التشريعية حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية عالية التطور والتعقيد، فهو منهج علمي لا يمكن الاستغناء عنه في وضع السيناريوهات المحتملة حتى قبل وقوعها، بل حتى قبل أن تتولد عن هذه المستجدات التكنولوجية وتطورات الاقتصاد والمجتمع مجمل الوقائع التي تنتج منازعات وإشكاليات قانونية مستجدة وغير مألوفة على المستوى القانوني، ومن ثم يستشعر المهتمون بالشأن القانوني وعلى رأسهم الفقهاء القانونيين، الضرورة الملحة للمشرع الجزائري الاتجاه نحو سياسة قانونية تضع في حسابها الأهمية الإستراتيجية في الأخذ بأدوات المنهج التحليلي القانوني الاستشرافي القائم على تقييم الأثر التشريعي وبناء السيناريوهات المرنة والتقييم الدوري للقواعد القانونية من حيث قدرتها على التكيف.

كما أن التطبيقات العملية للاستشراف القانوني تصب في مفهوم حديث يتجه نحو نموذج جديد لا يكتفي برد الفعل، بل يعتمد مبدأ الاستباق والتحوط الوقائي، وبالأخص في قضايا الذكاء الاصطناعي وحماية البيانات أو البيئة الرقمية أو مكافحة الجرائم الاقتصادية أو قضايا الصحة العامة، وبالتالي فإنه لا مناص من القول على أن مستقبل الفكر القانوني في سياق العمل التشريعي يتجه نحو التحول إلى علم تنظيمي يوازن بين حماية الحقوق وتشجيع الابتكار وبين الاستقرار التشريعي والاستجابة للتغير.

وعليه مما تقدم من تحليل وتفكيك للمفاهيم وفق المنهج التحليلي، فإننا توصلنا إلى النتائج التالية:

يتبين أن الاستشراف القانوني لم يعد خياراً نظرياً، بل أصبح ضرورة منهجية لاحتواء تسارع التحولات، خاصة في ظل الثورة الرقمية والذكاء الاصطناعي.

يساهم الاستشراف القانوني في إعطاء نقلة نوعية في الفكر التشريعي، تتحول من مبدأ التفكير القانوني وفق مقارنة رد الفعل إلى التحليل والتفكير القانوني بعيد المدى وفق مقارنة الوظيفة الاستباقية للعمل التشريعي.

يساهم الاستشراف القانوني بشكل فعال، في التقليل من حدة القصور التشريعي والفجوات القانونية الناشئة عن التحولات المعقدة والمتسارعة للحياة الاجتماعية والاقتصادية، وهو بذلك يحد من الفجوة القانونية الناتجة عن الواقع المتغير والنصوص القانونية الجامدة.

-الاستشراف القانوني يكفل حماية المراكز القانونية وحقوق وحرريات الأفراد، التي يمكن أن تتأثر في حالة عدم قدرة المشرع على انتهاز مقارنة استشرافية، تمكنه من بناء منظومة قانونية استباقية قائمة على تقييم الأثر التشريعي والمخاطر المحتملة، تضمن الأمن القانوني، وتقلل من الاعتماد على القواعد القانونية العامة وتعزز من جودة التشريع. أما بخصوص التوصيات التي يمكن الاستفادة بها بعد تطرقنا لهذه الدراسة فيمكن إجمالها في التوصيات التالية:

-ضرورة الاعتراف بأن الاستشراف القانوني لم يعد مجرد مسألة نظرية وخياراً يقع ضمن دائرة الترف الفكري، بل هو حاجة ملحة وحتمية منهجية لاحتواء تسارع التحولات، خاصة في ظل الثورة الرقمية والذكاء الاصطناعي، والذي اقتحم جميع الميادين الاجتماعية والاقتصادية.

-يتأكد من خلال التجارب والاستبيان أن الاستشراف القانوني هو نموذج فعال وحيوي لمواجهة المشكلات والنزاعات القانونية التي يفرضها الواقع، وبالتالي نوصي بدمجه في السياسات التشريعية لأنه نموذج حديث ومرن قابل للتكيف، حيث عجزت المقاربات التقليدية للتشريع التي تقف عند حد النموذج التقليدي عن حل المشكلات القانونية المنبثقة عن التحولات المتسارعة التي فرضتها التكنولوجيا والتحول الرقمي.

-تطوير آليات اليقظة القانونية لمتابعة المستجدات الدولية واستباق آثارها، من خلال تبني تشريعات مرنة تعتمد على المبادئ العامة بدل القواعد التفصيلية الجامدة وتلك النصوص القانونية القابلة للاستيعاب المفاهيم القانونية الحديثة، وتشجيع التعاون بين المشرع وخبراء التكنولوجيا والاقتصاد بما يحقق مقاربة متعددة التخصصات، لضمان جودة التشريع وشموليته.

## قائمة المصادر والمراجع:

أولا / قائمة المصادر:

أ- الاتفاقيات:

1- اتفاقية بودابست بشأن الجريمة المعلوماتية، والتي وقعت في 23 نوفمبر 2001، ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 1 يوليو 2004.

ب - القوانين:

1- القانون رقم 07/18 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية ، العدد 34، سنة 2018

ثانيا / قائمة المراجع:

أ- الكتب باللغة العربية والأجنبية:

1- إدوارد كورنيش، الاستشراف مناهج استكشاف المستقبل، الطبعة الأولى، ترجمة حسن الشريف، دار النيل ، 2004.

2- منال أحمد البارودي، علم استشراف المستقبل، المنهل للنشر، 2019.

3- عبد الرحمن أحمد خليفة، المنطق والرياضيات في الفكر القانوني دراسة في المنهج العقلي في العلوم التجريبية، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، 2015 .

4- محمد السعيد شكر، المنهج القانوني في فقه التشريع ، دار الفكر الجامعي، القاهرة.

5- يوسف فخر الدين، المسؤولية المدنية في مواجهة التطور التكنولوجي، الطبعة الثانية، مكتبة القانون، الإسكندرية، 2020.

6- سليمان الزيدي، حوكمة التشريع مدخل لتطوير النظام القانوني، دار الكتاب القانوني، الرياض، 2021.

7- ناصر بن سليمان، القانون والتكنولوجيا الحديثة تأصيل تنظيمي، مكتبة القانون الدولية، دبي، 2022.

8- فؤاد بلمودن، الدراسات المستقبلية، الأسس الشرعية والمعرفية والمنهجية لاستشراف المستقبل، المركز الثقافي العربي، بيروت. 2013.

9- إياد مطشر صهيود، استشراف الأثر القانوني لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2021.

10- سيد علي رجب، فقه السياسة التشريعية، دار النهضة العربية، بيروت، 2016.

1-Alvin Toffler, Future Shock, Random House, 1970

2-Boris Barraud, La prospective juridique, L'Harmattan, Paris, 2020, p70.

3-Deirdre Ahren, The New Anticipatory Governance Culture For innovation, Regulatory Foresight, Regularly Experimentation and Regulatory Experimentation and Regulatory Learning, European Business Organization Law Review, 2025.

#### ب- الرسائل الجامعية:

1- أسماء طالبي، الأمن القانوني للمستهلك الإلكتروني، أطروحة دكتوراة، تخصص قانون أعمال، جامعة الوادي، 2026.

2- أحمد إبراهيم محمد إبراهيم، المسؤولية الجنائية الناتجة عن أخطاء الذكاء الاصطناعي في التشريع الإماراتي، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراة، جامعة عين شمس، 2020

3- عايشة عباس علي حسين عبد الرحمن، الإطار القانوني للمسؤولية الجنائية لكيان الذكاء الاصطناعي في التشريع الكويتي، مذكرة ماجستير في القانون الجنائي، جامعة المنصورة، 2025.